

ملخص دراسة

"الأبعاد الإجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية في نيابة الجبل الأخضر"

تكتسب دراسة "الأبعاد الإجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية في نيابة الجبل الأخضر" أهمية علمية وتطبيقية حيث تقدم وصفا تحليليا للخصائص الجغرافية والسكانية والاقتصادية لنيابة الجبل الأخضر إضافة إلى توصيف المنتج السياحي بها، وترصد الأبعاد المختلفة الخاصة بالتنمية السياحية وعلاقتها بالمواطنين القاطنين في النيابة من حيث قياس مدى وعيهم وقدرتهم على الانخراط والاستفادة من الحركة السياحية المتزايدة، كما تلقي الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للحركة السياحية في النيابة وتطلعات المجتمع لدعم دوره في التنمية السياحية في الجبل الأخضر.

ومما يدعم أهمية هذه الدراسة كذلك كونها اتبعت في منهجيتها واستندت في جمع بياناتها على مشاركة المجتمع المحلي الفعلية في جمع البيانات وطرح الأفكار والتصورات ذات الأهمية من وجهة نظرهم. وتم ذلك من خلال الزيارات الميدانية المتكررة التي قام بها فريق الدراسة بمرافقة المواطنين، وإجراء المقابلات الفردية والجماعية معهم، بالإضافة إلى الاستعانة بالعديد منهم في توزيع الاستبيان الخاص بالمواطنين أو السائحين.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال استخدام عدة طرق كمية وكيفية لجمع البيانات كالملاحظة الميدانية والمقابلات الميدانية الجماعية والفردية، وتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة والتي شملت ١٠٠٠ فرد من أهالي النيابة وحوالي ٤٠٠ سائح عماني وأجنبي بالإضافة إلى مجموعة من العاملين في القطاع السياحي في نيابة الجبل الأخضر وذلك للحصول على معلومات وافية ومعتمدة من مصادر عديدة.

وخرجت الدراسة بنتائج مهمة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، من أهمها:

١. وعي السكان بالإمكانيات الكبيرة التي يحملها قطاع السياحة لتعزيز التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي
٢. استعداد السكان للمشاركة والعمل في الأنشطة السياحية المختلفة بما يتلاءم وحرصهم على المحافظة على الخصوصية الثقافية والحضارية للنيابة
٣. أهمية تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في التنمية السياحية للمنطقة من خلال تقديم الدعم المالي والإداري والتدريبي
٤. الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة والسياحية في النيابة بشكل عام.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات يتمثل أهمها في ضرورة أن يكون العنصر البشري هو محور الخطط التنموية السياحية في أي منطقة في السلطنة، مع التركيز على توعية المواطنين بالآثار الايجابية والسلبية المحتملة للسياحة، وتثقيفهم بأهمية دورهم في التنمية السياحية في مجتمعهم، إضافة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية المحلية ودعمها وتشجيعها على الاستثمار والعمل في الأنشطة السياحية المختلفة.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها وزارة السياحة للمجتمع المحلي وعلاقته بالخطط والأنشطة السياحية في النيابة، فإنه من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في توجيه المختصين بالتنمية السياحية في الجبل الأخضر نحو الأمور ذات الأهمية، والمتعلقة بالمواطنين كالتوعية والدعم المادي والفني وتطوير المرافق والخدمات والاهتمام بقضايا البيئة والحفاظ على التراث الاجتماعي والثقافي للمنطقة.

أولاً: النتائج العامة للدراسة

وبالنظر إلى نتائج الدراسة فقد أظهرت الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة في النيابة بشكل عام خاصة فيما يتعلق بالطرق وإرشاداتها، وخدمات المعلومات و الاتصالات، والخدمات الصحية، ومحال بيع السلع الاستهلاكية، ودورات المياه العامة. كما بينت أيضا الحاجة الماسة إلى تطوير الخدمات السياحية خاصة فيما يتعلق بتقديم المعلومات السياحية، وخدمات الإقامة السياحية خاصة مع تدني الخدمات السياحية الأساسية في منشآت الإقامة الحالية وارتفاع أسعارها مقارنة بمستوى الخدمات المقدمة مما يشجع على سياحة اليوم الواحد بالإضافة إلى ضرورة تنظيم نشاط التخييم في النيابة لتلافي الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية. كما برزت الحاجة إلى تطوير خدمات الإرشاد السياحي خاصة في ظل وجود مرشدين غير مؤهلين وما ينتج عن ذلك من سلبات سياحية واجتماعية كثيرة. ومن ضمن الخدمات السياحية التي تنقص النيابة وتؤثر على التنمية السياحية فيها نقص الخدمات الترفيهية بمختلف أشكالها وضعف مستوى خدمات التغذية والمحال السياحية.

ومن الناحية الاجتماعية والبشرية بينت نتائج الدراسة وعي مواطني الجبل الأخضر بأهمية منطقتهم من الناحية السياحية ومعرفتهم بالمناطق التي تشكل مصدر جذب سياحي. حيث يوجد اتجاه ايجابي لدى عينة الدراسة حيال زيارة السائحين لمنطقتهم يظهر من خلال وجود درجة رضا مرتفعة لدى السائحين الناتج عن احترام مواطني الجبل الأخضر لهم، وحسن استقبالهم وضيافتهم وتقديم المساعدة لهم عند الحاجة وذلك لوعي المواطنين بالتأثيرات الايجابية للسياحة خاصة على الجانب الاقتصادي. كما يعي المواطنون الانعكاسات السلبية للسياحة على منطقتهم ، خاصة المتمثلة ببعض الممارسات السلبية للسائحين وتخوفهم من التأثيرات السلبية على ثقافتهم ومجتمعهم المحلي. وفي المقابل، أظهرت الدراسة قلة وعي مواطني الجبل الأخضر بالآثار السلبية طويلة المدى من جراء قيام البعض باستغلال السياح خاصة من خلال رفع أسعار منتجاتهم، أو غشها، مما قد يؤثر سلبا على سمعة المنطقة سياحيا في المستقبل.

وبالمقابل أظهرت الدراسة قصورا في وعي بعض السائحين بخصوصية مجتمع الجبل الأخضر وعاداته وتقاليده المحافظة، وهو ما يظهر من خلال الممارسات السلبية التي يقوم بها البعض والتي تؤدي إلى تدمير سكان الجبل خاصة الممارسات السلبية المناهضة للعادات والتقاليد القائمة، كلبس ملابس غير لائقة من قبل السياح خلال تجوالهم داخل القرى، وتجاوز بعض السياح لملكية المزارعين وقطف الثمار دون استئذان، واستخدام دورات المياه الخاصة بالمساجد من قبل غير المسلمين.

ونظرا لارتفاع نسبة فئة الشباب بين سكان الجبل الأخضر، يجد المواطنون السياحة أداة للتنمية لاقتناعهم بأن السياحة تمنح فرص عمل لأبنائهم، و يرغب المواطنون بالعمل في المجال السياحي ولكنهم يعترضون على عمل النساء به حيث أظهرت الدراسة رغبتهم بالتدريب والتأهيل للعمل في المجالات المختلفة المرتبطة بالنشاط السياحي في النيابة خاصة في مجال الارشاد السياحي.

نتائج خاصة بالاستثمار والإدارة والإشراف:

- كما بينت نتائج الدراسة موقف المواطنين من الاستثمار في المجال السياحي ومدى معرفتهم بطرقه وإجراءاته، و رأيهم في الدعم الحكومي في مجال الاستثمار السياحي من خلال النتائج التالية:
١. رغبة سكان الجبل الأخضر في الاستثمار في المجال السياحي بمنطقتهم، غير أن إمكانياتهم الاستثمارية الذاتية غير كافية، ومعارفهم بمراحل وإجراءات إقامة مشروع سياحي لا زالت ضعيفة. كما تبين أنهم لا يعرفون عموماً المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة المعنية بتقديم الدعم الفني والمادي للمشاريع السياحية، وليس لديهم معرفة كافية بالمخططات السياحية التي تطرحها الدولة في نيابة الجبل الأخضر.
 ٢. رغبة السكان المحليين بتوسيع الاستثمار في المجال السياحي غير أنهم يرغبون في أن تتولى الدولة قيادة هذه العملية سواء بمساعدة السكان المحليين لإقامة مشاريعهم الخاصة، أو بإقامة المشاريع السياحية الحكومية التي ستوفر لأبنائهم فرص عمل جيدة في نفس منطقتهم. ويعتقد المواطنون أن من شأن هذا التوجه أن يعمم الاستفادة من النشاط السياحي ولا يجعله مقتصرًا على فئة قليلة من المستثمرين كما هو الحال حالياً، حسب ما عبروا عنه بأنفسهم.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة وجود قصور في إدارة المواقع السياحية سواء في مستوى رسم المسارات السياحية التي تخترق أحيانا حارات المواطنين ومساكنهم، أو في مستوى تنظيم زيارات السياح ووقوف السيارات السياحية، وتوزيع الخدمات الملائمة في المواقع المناسبة مثل اللوحات الإرشادية، وحاويات القمامة، بالإضافة إلى تنظيم الإرشاد، ومراقبة السلوكيات السلبية في المواقع السياحية.

كما تبين من الدراسة ومن الزيارات الميدانية وجود قصور في عمليات الإشراف والرقابة على المواقع السياحية حيث سجلت مخالفات عديدة ترتبط بعدم احترام العادات والتقاليد المحلية، والتجاوزات على أملاك المواطنين وعلى البيئة المحلية. كما لا تخضع المنشآت السياحية والمحلات التجارية والخدمات الأساسية الموجهة للسياح وللمواطنين على السواء إلى رقابة قادرة على ضمان الجودة والأمانة والشروط الصحية. وتأتي في مقدمة هذه المحلات المطاعم الموجودة في النياحة، فضلاً عن قلة عددها، نلاحظ أن الشروط النوعية والصحية فيها لا ترقى إلى المستوى القادر على ضمان سلامة الزبائن وعلى جذب السياح وتشجيعهم على الإقبال عليها، مما يحرم المنطقة من الاستفادة المرجوة من جزء من السيولة الواردة إلى نيابة الجبل الأخضر. ويشمل القصور في الرقابة ظاهرة الغش التجاري إضافة إلى قيام بعض السكان المحليين أو القادمين إليها بممارسة أعمال أو أنشطة بدون تراخيص رسمية كتأجير بعض المنتجات الخارجية على أنها محلية، و قيام غير المؤهلين، وخاصة سائقي السيارات السياحية، بالإرشاد السياحي دون تراخيص رسمية.

وبما أن للسياحة أثراً ملموساً على العديد من المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والبيئية ، فقد سعت هذه الدراسة للكشف عن هذه التأثيرات وبيان نوعها وحدتها وأثرها على المجتمع والسياحة، وانه من الأهمية أيضاً التعرف عليها من خلال قطاع واسع من المبحوثين من المواطنين والسائحين والعاملين في المجال السياحي، فنتائج هذا الرصد المتنوع سلباً أو إيجاباً يعطي مصداقية أكبر لمستقبل خطط التنمية السياحية التي من الأهمية أن تقوم على تعزيز خصوصية الثوابت القيمة والتاريخية والثقافية في منطقة الجبل الأخضر. وفي الفقرات القادمة سيتم تناول أهم التأثيرات التي توصلت إليها الدراسة:

❖ التأثيرات الاقتصادية

١. يدرك سكان الجبل الأثر الاقتصادي الايجابي للسياحة على المجتمع وأفراده، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرات ايجابية على النواحي الاقتصادية المختلفة حيث أسهمت السياحة وبنسبة متواضعة في توفير فرص عمل جديدة للشباب، على الرغم من تأكيد غالبية أفراد العينة على عدم تأثير السياحة بصورة مباشرة في دخل الغالبية العظمى من أبناء النيابة. وقد عبرت نسبة واسعة من المواطنين من استفادة فئة قليلة فقط من عائدات السياحة.
٢. يأتي الاستثمار العقاري في المرتبة الثانية كمصدر اقتصادي سياحي آخر ضمن مصادر زيادة الدخل، حيث ينتعش في فصل الصيف، إذ يتوافد السياح من داخل السلطنة وخارجها إلى الجبل الأخضر حيث المناخ المعتدل الحرارة وموسم جني الفواكه المختلفة التي تشتهر بها المنطقة والتي تستمر لقراءة الشهرين، فترتفع خلالها نسبة إشغال أماكن الإيواء كالمساكن والشقق الفندقية وفندق الجبل. وعموماً فإن الاستثمار العقاري يتأثر بموسمية السياحة على المنطقة ، لذا فقد عمل بعض المواطنين على تأجير مساكنهم بدون استخراج تراخيص بذلك.
٣. تظهر النتائج احتلال الاقتصاد المعتمد على الأعمال والأشغال الحرفية مستوى متدني من الفائدة، على الرغم من أهميته السياحية الكبرى، حيث إن المنطقة تعاني من عدم وجود اهتمام كاف بالحرف التقليدية التي يتطلع السائح إلى التعرف عليها واقتنائها، وتكمن جوانب القصور في عدم وجود مراكز تعنى بإحياء هذا الموروث الثقافي الهام.

❖ التأثيرات الاجتماعية والثقافية

١. يدرك المواطنون أن للسياحة دور ايجابي في اكتساب بعض المواطنين سلوكيات نافعة وجيدة أسهمت في تنمية قدراتهم وعززت وجودهم الاجتماعي وأكسبتهم ثقافة جديدة، شعروا من خلالها بقيمة وتفرد ما يمتلكونه من قيم اجتماعية وحضارية. وقد عبر أفراد العينة عن رأيهم الايجابي حيال الأثر الذي أحدثته السياحة على الجانب الثقافي، فقد أظهرت النتائج ازدياد اهتمام المواطنين بالحفاظ على الآثار التاريخية والتراث الثقافي بمجتمعهم، كما زاد اهتمامهم نسبياً ببعض الصناعات والحرف التقليدية كتقطير النباتات العطرية التي تلقى رواجاً لدى السائحين، وتنامى شعورهم بمسؤولية المحافظة عليها.

❖ التأثيرات البيئية

لقد بينت نتائج الدراسة التأثيرات السلبية التي أحدثتها السياحة على بيئة نيابة الجبل الأخضر والتمثل في وجود بعض الممارسات الضارة بالبيئة الطبيعية والتاريخية بها، حيث تمثل منطقة الجبل الأخضر وجهة هامة للسائحين ضمن خارطة السياحة في عمان ، فإن عدم السيطرة على السلبات البيئية للسياحة يمثل خطراً واضحاً لا بد من التنبيه إليه، إذ أن ارتفاع الكثافة السياحية دون تخطيط سوف يحدث تلفاً مضاعفاً في البيئة الطبيعية للمنطقة وفي نظافتها ونظافة غلافها الجوي فضلاً عن اختلال مواردها الطبيعية، وهذا بلا شك سيؤثر سلباً على المواطنين وحياتهم كما يؤدي مستقبلاً إلى تناقص أعداد السائحين كما ستتناقص الفوائد الاقتصادية المرجوة على المنطقة.

ثانياً: توصيات الدراسة

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات مهمة تتعلق بالعناصر التالية: الخدمات العامة والسياحية بالنيابة، وتوصيات خاصة بالجانب التوعوي والتدريب والتدريب البشري المحلي، وتوصيات خاصة بإدارة المواقع السياحية والاشراف عليها، وتوصيات تتعلق بالاستثمار في النشاط السياحي، وتوصيات تتعلق بالمحافظة على الحرف التقليدية والتراث الثقافي للمجتمع المحلي

❖ توصيات الدراسة المتصلة بالخدمات العامة

1. تطوير خدمة المعلومات العامة و السياحة المقدمة للسائحين و ذلك من خلال:
 - إقامة مكتب تابع لوزارة السياحة لتقديم الاستشارات و المعلومات السياحية في سيق قطنة.
 - وضع مخطط عام و سياحي للمنطقة عند مدخل النيابة مع تأهيل العاملين بالبوابة لتقديم المعلومات السياحية البسيطة أو إرشاد السائحين إلى مصادر المعلومات.
 - إنشاء موقع الكتروني سياحي مخصص للتعريف بالمواقع و الخدمات السياحية في السلطنة و من بينها منطقة الجبل الأخضر.
 - توفير كتيبات سياحية تتضمن كافة المعلومات المتصلة بالمقومات و الخدمات السياحية المتاحة بالمنطقة إضافة إلى خرائط سياحية توضح جغرافية المنطقة مع تحديد أهم المواقع السياحية و إحداثياتها الجغرافية.
 - التوسع في استخدام اللافتات الإرشادية للدلالة على طرق المزارات و مسارات السير الجبلية بألوان مميزة.
2. الصيانة الدورية للطرق و تزويدها بالعلامات و اللافتات الإرشادية إضافة إلى تشديد الرقابة على الطرق للحد من مخاطر تجاوز السرعة أو الرعونة في القيادة مع الاهتمام بمد خدمات الطرق للمواقع المرشحة للتنمية السياحية.

٣. التوسع في تنفيذ مشاريع تزويد المنطقة بالمياه اللازمة للزراعة - حفاظا على ذلك النشاط الاقتصادي من التدهور - و ذلك باعتبارها العنصر الأساسي للجذب السياحي في المنطقة.
٤. تقوية خدمة شبكات الهواتف الجواله مع توفير خدمة الانترنت.
٥. دعم الخدمات الصحية بالمنطقة خاصة في ظل تزايد المخاطر المحيطة بالأنماط السياحية الممارسة بالمنطقة (أنشطة المناطق المفتوحة و المغامرات)، و ذلك من خلال إقامة وحدات صحية متنقلة يمكن لها خدمة أكثر من منطقة.
٦. إقامة عدد من محال السلع الاستهلاكية إضافة إلى تلك المتخصصة في بيع المنتجات السياحية بما يحقق مزيد من النفع الاقتصادي للمنطقة و يساهم في إشباع الحاجات الأساسية للسائحين.
٧. مما لاشك فيه أن إقامة المزيد من دورات المياه و صيانة ما هو قائم منها هو المطلوب الأساسي لكافة المتعاملين مع المنطقة من مواطنين و سائحين.

❖ التوصيات المتصلة بالخدمات السياحية

١. تطوير خدمات الإقامة السياحية بالجبل الأخضر و ذلك من خلال:
 - العمل على رفع مستوى الخدمات الفندقية المقدمة حاليا في المنطقة لتناسب مع مستوى الأسعار الحالية.
 - دراسة مدى الحاجة إلى اقامة المزيد من الفنادق متنوعة المستويات.
 - تخصيص مناطق محددة للتخييم مع تزويدها بالخدمات الأولية المطلوبة كخدمة المياه و مصادر الكهرباء و دورات المياه، مع إمكانية تحصيل رسوم على التخييم في تلك المواقع.
 - مراجعة قواعد و معايير و إجراءات و رسوم ترخيص الشقق الفندقية بما يسهل عملية تسجيل تلك المنشآت خاصة القائم منها فعليا.
٢. تطوير خدمة الارشاد السياحي و ذلك من خلال:
 - تأهيل أبناء الجبل للعمل كمرشدين سياحيين مرخص لهم، مع التركيز على تأهيلهم لتقديم خدمات الارشاد السياحي المتخصصة (e.g. Trekking).
 - تقييم خدمات الارشاد السياحي المقدمة حاليا لضمان جودتها و تحقيقها للأهداف المرجوة للمنطقة.
 - إخضاع المرشدين المرخص لهم لاختبارات دورية لتجديد الترخيص كل ثلاث سنوات مثلاً مع إلزامهم باجتياز دورات متخصصة للتجديد (مثال: إسعافات أولية).
 - سن قوانين تشجع شركات السياحة على الاستعانة بمرشدين محليين.
 - تكثيف الإرشادات المكتوبة عند المواقع السياحية، سواء لإعطاء المعلومة العلمية أو للتذكير بالضوابط الأخلاقية والقانونية المرتبطة بعملية السياحة.
٣. التوسع في تقديم خدمات ترفيهية عامة كالحدائق و ملاعب الأطفال إضافة إلى تشجيع الفنادق على تقديم مزيد من الخدمات الترفيهية السياحية.

٤. تطوير خدمات النقل السياحي:

- مراقبة وسائل النقل السياحي المستخدمة للتأكد من مناسبتها للمنطقة و جودة خدماتها.
- السعي نحو إصدار تراخيص خاصة لقيادة المركبات السياحية لضمان توافر الاشتراطات اللازمة.

٥. تحسين و زيادة خدمة المطاعم و المقاهي السياحية و ذلك من خلال:

- تشديد الرقابة على ما هو قائم من مطاعم للتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية و السياحية.
- إعادة النظر في معايير و قواعد إصدار ترخيص سياحي للمطاعم و المقاهي بالمنطقة لضمان جودة الخدمات المقدمة.
- تشجيع المواطنين على إقامة مطاعم سياحية شعبية بالقرى و الأودية.

❖ **توصيات خاصة بالجانب التوعوي:**

أ. توصيات خاصة بالمواطنين

على الرغم من ارتفاع وعي مواطني الجبل الأخضر بأهمية السياحة والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في تنمية النياحة، إلا أن هنالك حاجة إلى عمل حملات توعية منظمة وموجهة إلى كافة فئات المجتمع وذلك لتثقيف المواطنين بأهمية دورهم في التنمية السياحية وكيفية المشاركة الفاعلة، والعمل على تقليل الآثار السلبية للسياحة على المجتمع المحلي، وذلك بتنمية دور المؤسسات المختلفة كالمدراس وجمعية المرأة العمانية والفرق الرياضية في هذا الجانب خاصة فيما يتعلق بظاهرة الغش التجاري والتي بدأت تنقش في المجتمع لما لها من تداعيات سلبية على السمعة السياحية للنياحة. مع التأكيد على زيادة وعي المواطنين بالتنمية السياحية بنياحة الجبل الأخضر، وذلك عن طريق:

١. تعريف المواطنين بالمخططات السياحية للنياحة حتى يتم تهيئتهم ليكونوا أكثر قبولاً لها واستعداداً للمشاركة فيها، والعمل على استمرارها وتحقيق أهدافها.
٢. توعية المواطنين بالآثار الإيجابية والسلبية للسياحة.
٣. تعزيز وعي المواطنين بأهمية النشاط السياحي في ترويج وبيع منتجاتهم المحلية على اختلاف أشكالها، وتوفير فرص عمل متنوعة.

ب. توصيات خاصة بالسائحين

ومن جانب آخر، فإن هنالك حاجة ملحة للقيام بتثقيف السائحين بالطبيعة المحافظة لمجتمع الجبل الأخضر وبضرورة احترام عاداته وتقاليده والملكيات الخاصة بالمواطنين، وذلك عن طريق:

١. تعريف السائحين بعادات وتقاليده منطقة الجبل الأخضر قبل زيارتهم لها، مع وضع قواعد واضحة بشأن زيارة المناطق السياحية للتقليل من كل ما يثير ضيق المواطنين.

٢. التأكيد على السائحين بضرورة احترام الممتلكات الخاصة بنبابة الجبل الأخضر.
٣. توجيه السائحين بضرورة المحافظة على الحياة الفطرية والبيئة الطبيعية بمنطقة الجبل الأخضر.
٤. توعية السائحين بعدم استخدام المساجد لغير الأغراض التعبدية.
٥. عمل كتيبات تشرح النقاط السابقة للسائح بطريقة سلسلة وواضحة خاصة فيما يتعلق بالممارسات التي يجب تجنبها.

❖ توصيات خاصة بالجانب التدريبي

نظرا لأن قلة الخبرة والمهارة الفنية يعتبرها المواطنون كما أشارت الدراسة من أهم العقبات التي تقلل من قدرة المواطنين واستفادتهم من التنمية السياحية؛ فإنه من الضروري توجيه الراغبين في العمل أو الاستثمار السياحي إلى الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب الفني في المجالات المختلفة التي تتعلق بالسياحة من خلال عقد دورات قصيرة في النبابة أو برامج دراسية متوسطة وعالية.

❖ توصيات خاصة بإدارة المواقع السياحية

ترتبط التوصيات المتعلقة بإدارة المواقع السياحية بمسائل علمية تطبيقية، وعليه يمكن إجمال التوصيات الخاصة بها فيما يلي:

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات السياحية والجغرافية والاجتماعية التفصيلية لتتير سبل اتخاذ القرار بشأن كل نقطة من النقاط الواردة في النتائج الخاصة بإدارة المواقع السياحية. ونقترح أن تكون كل دراسة منفردة وخاصة بنقطة معينة من ناحية، ومتعددة الاختصاصات من ناحية أخرى، بهدف الحصول على نتائج واقعية، جديّة وذات جدوى تطبيقية وبمشاركة أفراد من المجتمع المحلي، ويكون هدفها النهائي إنتاج خريطة لكل مستوى من مستويات التحديات القائمة.
- إقامة مكتب محلي للسياحة بنبابة الجبل الأخضر يشرف على حسن إدارة المواقع السياحية وينسق مع المركز المزمع إنشائه عند بوابة الجبل ومع الإدارة الإقليمية في ولاية نزوى. مع ملاحظة أن مثل هذا المكتب سيوفر بعض مواطن العمل للسكان المحليين ويشجعهم على المشاركة الفعالة في تطوير النشاط السياحي وفي حماية البيئة الاجتماعية والطبيعية.

❖ توصيات خاصة بالاستثمار في المجال السياحي

نستشف من النتائج الخاصة بالاستثمار في المجال السياحي وجود عدة جهات معنية بهذا الموضوع هي القطاع الحكومي كصاحب قرار اجتماعي - اقتصادي، وكمستثمر، والقطاع الخاص المحلي، كمؤسسات قائمة وكأفراد مستعدين للاستثمار، ثم القطاع الخاص الخارجي (من خارج النبابة) كمنافس للمحليين من ناحية، وكشريك محتمل لهم إذا وفر بعضا من أعمال المناولة/المقاوله للمؤسسات المحلية (Sub-contracting). وتختلف التوصيات

التفصيلية المتعلقة بقضية الاستثمار السياحي في الجبل الأخضر باختلاف هذه الأطراف. غير أن أكثر من طرف قد يشتركون في نفس الموضوع، ففي مجال نقص معارف المواطنين بسبل وإجراءات الاستثمار في المجال السياحي مثلا، سنجد أن الجانب الحكومي مطالب بتنظيم دورات وملتقيات لثث ثقافة الاستثمار وتطوير المهارات المهنية للمواطنين، في حين يكون المواطنون مطالبين بمزيد متابعة الأخبار والمشاركة في هذه الملتقيات، وتطوير سعيهم الذاتي إلى المعرفة. وبناء على هذا تتوجه التوصيات العامة التالية إلى كل الأطراف المعنية بصفتهم شركاء في عملية التطوير المنشودة . لكن لأسباب منهجية، صنف فريق البحث التوصيات إلى مايلي:

١. توصيات خاصة بالجهات الحكومية الرسمية:

- ضرورة تنظيم دورات تثقيفية وتدريبية للمواطنين تشمل سبل وطرق الاستثمار وإمكانيات الاستفادة من الدعم الحكومي الممكن لمشاريعهم، والتعريف بالدوائر الحكومية المعنية، وبفرص التطوير والاستثمار والمشاركة.
- تقديم الدعم المالي والفني للمستثمرين المحليين، وخاصة للشبان المؤهلين، بمنهجية تتناسب مع الخطط التنموية المحلية في المجال السياحي.
- التعريف بالخطط التنموية الحكومية في مجال السياحة عبر اجتماعات عامة تشمل المواطنين والأعيان وأهل المهنة وأصحاب المؤهلات العلمية.
- سن القوانين وتحديد الحوافز التي تشجع القطاع الخاص المؤسسي الكبير القائم في النيابة على الانفتاح على المجتمع المحلي، أفرادا ومؤسسات صغيرة، عبر نظام المناولة (Sub-Contracting) في بعض المجالات مثل النقل، والتموين، والحراسة، والتنشيط، وأعمال البناء والصيانة والتنظيف.
- إقامة مشاريع سياحية قيادية (Leading projects) قادرة على حث أنشطة مرافقة ومصاحبة يقوم بها السكان المحليون.
- الاستثمار في المشاريع السياحية آجلة العوائد، أو التي تتطوي على مخاطر استثمارية، أو التي تكتسي بعدا حضاريا أو تراثيا لا يمكن تركه لتصرف الأفراد، مثل تطوير وتوظيف القرى القديمة والبيوت التقليدية والكهوف وغيرها.
- تولي الحكومة إقامة المشاريع السياحية المناسبة، مثل المطاعم السياحية، والتليفريك، ومرافق الإيواء في أكثر من موقع، وتأجيرها للمحليين بشروط تضمن الجودة.
- عدم اقتصار الاستثمار الحكومي على سيج قطنة وتوزيع المرافق والمنشآت بشكل أفضل، وبما يتناسب مع التوزيع الجغرافي للمواقع السياحية الحضرية والطبيعية.
- تطوير المنتج السياحي بإدراج كل المواقع الممكنة وتأهيل ما هو موجود منها ليلعب دورا إيجابيا في زيادة الاستفادة المادية لأهالي المنطقة.
- بعث قرية تراثية تظم معرضا ثابتا وسوقا مختصة.
- تطوير الأنشطة الموجودة وابتكار أنشطة جديدة تمكن من تفعيل الحركة السياحية على مدار السنة.

- تشجيع المحليين على العمل بالفنادق الموجودة أو المزمع بعثها، وخاصة في الأعمال التي تناسبهم مثل قيادة السيارات، والإرشاد، والأعمال الحدائقية، والحراسة.

٢. توصيات خاصة بالمواطنين:

تتعلق هذه التوصيات بطبيعة ومحتوى الخطاب الملائم الواجب توجيهه للمواطنين عبر الإعلام أو في الاجتماعات و الندوات:

- عدم التعويل على الدور الحكومي فقط وضرورة الانخراط في العملية التنموية.
- السعي الذاتي للمعرفة في مجال الاستثمار والإبداع والتطوير.
- المشاركة في الملتقيات والندوات والأنشطة.
- المشاركة في صنع القرار الخاص بالقضايا المحلية القائمة في مجال السياحة.
- المحافظة على الثروة الطبيعية والحضارية للمنطقة.

ومن المشاريع البسيطة التي يمكن للمواطنين التركيز عليها خاصة في المجال السياحي والتي تحتاج إلى دورات ميسرة في إدارة المشاريع وتنفيذها تحت اشراف جهات مختصة كالتراث والثقافة أو البيئة أو الزراعة ما يلي:

١- تطوير وتحويل بعض المباني في القرى القديمة لتقدم تجربة مميزة للسائح مقابل عائد مادي مثل:

- إقامة ورش تقطير ماء الورد أو الزيوت العطرية بالطريقة التقليدية بحيث يستطيع الزائر في نهاية التجربة الحصول على المنتج في عبوات ذات مواصفات جيدة.
- إقامة مطاعم تقدم الوجبات الشعبية أو مقاهي لتناول القهوة مع الضيافة العمانية مراعية في ذلك الاشتراطات السياحية والصحية.
- متاحف لعرض المقتنيات التاريخية المتنوعة مثل الأدوات التي استخدمها العماني في الزراعة والصناعة و مختلف المنتجات القديمة أو التعريف بتاريخ المنطقة مراعين في ذلك أسلوب العرض وطريقته.
- إقامة متحف بيئي يعرف بالنباتات والحيوانات وطرق الزراعة والرعي والعمارة القديمة والمواد والأدوات المستخدمة في ذلك.
- الإقامة مع إتاحة الفرصة للسائح لتجربة بعض الأنشطة المحلية في الزراعة كجني الثمار والسقي والزراعة أو صناعة بعض الحرف التقليدية وغير ذلك من أنشطة معيشية.

٣. توصيات خاصة بمؤسسات القطاع الخاص:

الالتزام بواجباتها تجاه المجتمع المحلي عبر:

١. تكثيف عملية التعمين قدر الإمكان.

٢. الانفتاح على المجتمع المحلي عبر نظام المناولة والتوظيف.
٣. تمويل بعض الخدمات والمرافق العامة والأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.
٤. تنمية الموارد البشرية في النيابة.

❖ توصيات خاصة بالإشراف والرقابة

- تعيين مراقبين للنشاط السياحي من السكان المحليين، تكون وظائفهم رسمية ودائمة، وتكون صلاحياتهم عملية وتحظى بقوة قانونية و يفضل أن يكون وجودهم واضحاً من خلال تمييزهم بزي خاص أو شارة رسمية مثل نظرائهم بعديد الدول الأخرى وتكثيف الرقابة عند المواقع السياحية.
- تكثيف الإشراف والرقابة على المنشآت الإيوائية الفندقية وغير الفندقية.
- تنظيم عمليات البيع ومراقبتها بحصرها في سوق مختصة بالمنتجات السياحية المحلية.
- تكثيف الرقابة الصحية على المؤسسات السياحية وذلك للحد من بعض الممارسات السلبية كعمل الأطفال في الشوارع والأماكن غير الآمنة.

❖ توصيات خاصة بدعم وتطوير الأنشطة التقليدية المحلية

إن الاهتمام بالأنشطة التقليدية كالزراعة والحرف اليدوية يعد من أولويات التنمية السياحية، وهنا لا بد من أن تتكامل الجهود الحكومية والأهلية للمحافظة على تلك الأنشطة وتمييزها. ونظراً لأهمية الزراعة كنشاط اقتصادي وكأحد مقومات الجذب السياحي في النيابة وعلى الرغم من الجهود العديدة التي تقوم بها كافة الجهات المعنية لدعم هذا النشاط، فإن الدراسة الحالية أظهرت الحاجة إلى مزيد من الدعم في هذا الاتجاه ومن السبل المقترحة لهذا التطوير ما يلي:

- دعم المزارعين لصيانة المدرجات الزراعية القائمة والمهملة وتطويرها، وتقديم الأساليب الجديدة في المحافظة عليها.
- العمل على تحسين المنتجات الزراعية في النيابة وضمان جودتها.
- تطوير السوق المركزي في سيح قطنة وتوسعته وتقسيم وحداته ليشمل أماكن لبيع المنتجات الزراعية وسوقاً للحرفيين لعرض وبيع منتجاتهم المحلية، مع الاهتمام بتطوير عرض المنتجات المحلية وتسويقها و مراقبة الأسعار للحد من حدوث مخالفات تجارية تضر بسمعة النيابة سياحياً.
- إقامة مهرجان للمنتجات الزراعية والحرفية يكون مناسبة لتنافس المنتجين وجذب السائحين.
- الاهتمام بالصناعات الحرفية وتطويرها مع المحافظة على الأساليب التقليدية المتبعة في إنتاجها.

- إقامة جمعية أهلية للمزارعين تحظى بدعم مالي ومعنوي من الدولة ومن القطاع الخاص، للإشراف على كل القضايا المتعلقة بالزراعة، مثل تحديد الإشكاليات المطروحة، تطوير الأنشطة، صيانة المدرجات والأفلاج وغيرها، البت في مستوى الأسعار، تنظيم التسويق
- توثيق وتنظيم وإحياء الحرف التقليدية المختلفة بهدف استدامتها، حيث إن أغلب العاملين بالحرف التقليدية هم من فئة كبار السن وفقدان الحرفيين يعني خسارة جزء حيوي من موروث المجتمع الثقافي.
- إقامة قرية تراثية ذات مواصفات بيئية وعمرانية مطابقة للنمط السائد في المنطقة تضم معرضاً دائماً للمشغولات الحرفية وسوقاً متخصصة، وتزويدها بالخدمات السياحية.
- إقامة بعض الفعاليات الرياضية أو الثقافية كالمهرجانات والملتقيات والندوات خاصة في الفترات التي تقل فيها نسبة السائحين إلى المنطقة، وذلك لتنشيطها ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

❖ توصيات خاصة بالمجال الاجتماعي والثقافي

- غالباً ما يتطلع السائح إلى التعرف على المجتمع الذي يقبل على زيارته ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى إقبال السياح من مختلف الجنسيات على التعرف على طبيعة منطقة الجبل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن هنا وجب التركيز على تقديم صورة متميزة وثرية من الناحية الثقافية والاجتماعية في ظل ضوابط عملية يدركها المواطن والسائح، وإيجاد آليات وخطط تنموية لزيادة التأثير الإيجابي وتقليص التأثير السلبي.
- أن تتفهم الأطراف المعنية بالعمل السياحي المسؤولية التي تقع على عاتقهم بتوعية السياح بضرورة احترام عادات المجتمع وتقاليده المحافظة واحترام ملكية الغير.
 - التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة كوزارة التراث والثقافة لتوثيق وحماية التاريخ المادي وغير المادي للمنطقة، كالأثار التاريخية والعادات والتقاليد والمعارف المتوارثة والحرف التقليدية، لوجود مهددات طبيعية وبشرية كالتوسع العمراني وازدياد المرافق السياحية وتقلص عدد الممارسين للحرف التقليدية بمرور الزمن.

❖ توصيات خاصة بالمجال البيئي

- إن التقليل من حدوث التأثيرات البيئية يشكل أولوية كبرى لبقاء وديمومة البيئة الطبيعية البكر ونظافتها وتجدد مواردها، حيث إن هذه البيئة هي المصدر السياحي الأول والاهم للمنطقة ، بل هي الأهم لمواطني الجبل الذين اعتادوا وبشكل فطري على مراعاة عدم إحداث أي ضرر بها، ومن المعلوم أن التوسع في زيادة أعداد السياح على المنطقة قد يشكل عبئاً على الطاقة الاحتمالية البيئية للمنطقة، ومع مرور الزمن قد تتضاعف تلك التأثيرات لتأخذ منحى خطير تصعب معالجتها، ومن هنا فإنه من الأهمية مراعاة ما يلي:

- تحديد القدرة الاستيعابية للمنطقة من حيث أعداد السياح وحجم المرافق السياحية الإيوائية والترفيهية والمرافق الخدمية والموارد الطبيعية والبشرية (المكانية-والبيئية والنباتية والحيوانية)،
- إجراء دراسات تقييمه دورية حول اثر السياحة على البيئة الطبيعية.
- تفعيل القوانين الرادعة للمخالفات البيئية.
- تعريف المواطنين والسائحين بقوانين حماية البيئة، وضرورة احترامها.
- وضع دليل سياحي بيئي بالمنطقة يشمل معلومات مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية.
- التوسع في المحميات الطبيعية وتكثيف عمليات زراعة الأشجار النادرة بالنيابة.

ثالثا: التنمية في الجبل الأخضر... مهمة من؟

أن التنمية السياحية تقوم بالأساس على قيام العديد من القطاعات الحكومية و غير الحكومية بأدوارها التنموية حيث أن الخدمات السياحية هي بالأساس خدمات تكميلية لخدمات أساسية لا غنى عنها. و بعبارة أخرى نجد أن تأخر التنمية العامة في قطاعات كالمياه أو الكهرباء أو الطرق سيؤدي حتما إلى عدم تحقيق التنمية السياحية المرجوة حتى لو قامت الأجهزة المعنية بالتخطيط و التنمية السياحية بكافة ما هو مطلوب منها، فالتنمية السياحية هي غالبا خطوة أخيرة لاحقة لخطوات تنموية عديدة سابقة.

ولقد أدركت "خطة تنمية منطقة الجبل الأخضر" التي أعدتها وزارة السياحة في سنة ٢٠١٠ هذه الحقيقة البديهية، فتناولت مجمل متطلبات التنمية بالجبل الأخضر وركزت توصياتها على معظم البنى الأساسية والمرافق والتجهيزات الواجب توفيرها أو تطويرها. وفي هذا الاتجاه دعت الخطة المذكورة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات وإلى إقامة عدد من المشاريع تتعلق بالإسكان والطرق والسدود والخدمات والمرافق والمحميات البيئية، وغير ذلك. والواضح، من خلال ما سبق، أن هذه الخطة قد اقتصرت على الجوانب المادية للتنمية، وهي جوانب قد تنطبق على أي منطقة أخرى في السلطنة، أي أنها لم تبرز خصوصيات منطقة الجبل الأخضر كمساحة جغرافية لها مميزات سياحية خاصة ومحتوى اجتماعي متفرد.

وبناء على ما سبق، وفي الجوانب المادية لمتطلبات التنمية، تتفق نتائج وتوصيات هذه الدراسة إلى حد كبير مع الخطوط العامة للخطة التي أعدتها وزارة السياحة لتنمية الجبل الأخضر. كما تتفق هذه التوصيات نسبيا مع خطة الوزارة في مستوى سبل دعم الأنشطة الاقتصادية وتطوير المقومات الإنتاجية والسياحية مثل المدرجات الزراعية، والحرف اليدوية، والمقومات الحضرية-التراثية والبيئية.

لكن ما يميّز منهجية ونتائج وتوصيات هذه الدراسة هو أنها قد تجاوزت المستويات المادية للتنمية العامة والتنمية السياحية لتركز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالتنمية السياحية المنشودة. ولهذا

استحوذت الجوانب البشرية في هذه التوصيات على الاهتمام الأكبر، وخاصة ما ارتبط منها بالمواقف والسلوكيات والتفاعلات الإيجابية والسلبية للمواطنين والسياح والعاملين بالسياحة.

وتشير نتائج الدراسة المتعلقة بمقومات تطوير النشاط السياحي بولاية الجبل الأخضر إلى تشعب وتعقد هذه المتطلبات نتيجة تشارك المواطنين والسياح في استخدامها. فالطرق والمواقف ودورات المياه والمصليات والمطاعم والمنزهات والإنارة والرقابة الصحية وغيرها، عناصر يستفيد منها المواطن والسائح على حد سواء، من ناحية، وتشرف عليها دوائر حكومية مختلفة من ناحية ثانية. من هذا يتأكد أن المسألة لا تعود لوزارة السياحة بمفردها، بل تمتد لتشمل كل الدوائر المعنية بالتنمية الإقليمية والوطنية في السلطنة، وهنا تكمن صعوبة المهمة. والأصعب من هذا هو أن بعض العناصر المذكورة تعود بالنظر لأكثر من دائرة، فعلى سبيل المثال تعود مراقبة النظافة، والصحة العامة في المرافق لبلدية النياية، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، ووزارة السياحة، في نفس الوقت، والأمثلة الأخرى كثيرة حيث توجد تداخلات بين التخصصات والمهام، كما توجد دوائر أخرى معنية مثل الشؤون الدينية، والشؤون الاجتماعية، وتخطيط المدن، والدفاع، والبلاط السلطاني، وموارد المياه، والجمعيات الأهلية وغيرها. وضمن هذا التوجه، يبدو المقترح الذي تقدم به عدد كبير من المبحوثين، بشأن ضرورة تشكيل هيئة تنموية خاصة بالجبل الأخضر، وجيها ومعقولا بحيث يكون دور وزارة السياحة فيها دورا فاعلا وقياديا.